



الفوائض والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق

أ.م.د. عاطف لافي مرزوك

الباحث

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

مصطفى رفيق عبد الرزاق

المستخلص:

ان النفط كمادة خام وكمنتجات نفطية له اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق من خلال الدور الذي يلعبه النفط وهذا الدور يأتي على اساس اعتماد النفط كمصدر أساسي في الدخل القومي للدولة ومن جهة اخرى اعتماد الدولة على ماتنفقه من اموال مصدرها النفط حيث يعني الاقتصاد الريعي اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا القطاع هو مصدر اساسي للعملة الاجنبية ودعم ميزان المدفوعات وكذلك اهمية الموارد النفطية تكمن بكونها تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية للقطر وبما ان العراق يعتبر جسر حيوي في المنطقة لما يتمتع به من امكانيات يمكن اذا تم توضيفها وادارتها بشكل السليم ان تدفع بالاتجاه الصحيح للمنطقة ويتم توظيف هذه الادارة عن طريق الاصلاحات الواسعة وكذلك المعدات الكافية وجذب الاستثمارات والسياسات المتبعة في عمليات الاستثمار لتحقيق زيادة في كميات الانتاج الذي يساهم وبشكل كبير في زيادة الموازنة العامة للدولة باعتباره موردا رئيسيا لها.

Abstract- :

The oil as a raw material and oil-products is of great importance in the economic and social life in Iraq through the role played by oil and this role comes on the basis of the adoption of essential oil as a source of national income in the state On the other hand, the state's reliance on Matnfgah source of funds means the oil rentier economy where the state's reliance on one source of income and this sector is a key source of foreign currency and balance of payments support, as well as the importance of oil resources is being contribute to the financing of economic development of Qatar Since Iraq is a vital bridge in the region because of its potential could be if Todifaa and management proper Paschkl push in the right direction for the region and are employed this administration through extensive reforms, as well as adequate equipment and attracting investments and policies in operations Alastosmarlthakiq increase in production quantities, which contributes In a significant increase in the state budget as a key resource for her..



مقدمة

يهتم البحث بمسألة الدمج بين الريع النفطي والسياسة النفطية، ولعله، ومن الجانب التطويري، ومن الاهمية بمكان ان نسلط الضوء على ان ادارة الريع في حقيقة تقع جزءاً مهماً في اهداف السياسة النفطية من جانب، ومن جانب اخر فأن تنامي الريع في الاصل هو السبيل لتحقيق امكانية تبني سياسات التطوير النفطي والتي هي جزء من السياسات النفطية ضمن حزمة السياسة الاقتصادية العامة .

ان العلاقة بين الريع ومشروعات تنمية القطاع النفطي هي علاقة رئيسة، بيد انها تعتمد على حسن الادارة في السياسة النفطية، وعلى مايمكن تخصيصه من عوائد صادرات النفط للاستثمار، وتقليل ما خصص للاستهلاك بشقيه العام والخاص، ومحاولات تغطية العجز في الموارد الاخرى من غير النفط لتمويل النفقات المكررة والتحويلية (1).

ومثال ذلك الارتباط بين الريع والسياسة النفطية هو ما حدث في حقبة التسعينات حيث اثرت احداث حرب الخليج الثانية وانهيار المنظومة الاشتراكية في طبيعة التشكيلات الاقتصادية وفي متغيرات السوق العالمي للنفط وكان من جملة ذلك ان حدث اختلال في قوى السوق النفطية وادى انخفاض العرض الى عرقلة السياسة النفطية في أغلب البلدان الريعية . وللتدليل على ذلك فأن الوبك اظهرت الى طلب اقتراض ما يقارب 250 مليار دولار لتسيير سياساتها النفطية ومواجهة الطلب المتنامي في السوق العالمي (2).

ان معظم المجتمعات قد نظمت نمط حياتها وحضارتها ونظمها السياسية حول كيفية توزيع الثروات والمداخل، فاصحاب السلطة في أي مجتمع هم الذين يقررون آليات توزيع الدخل وجمع الثروات ومنح الامتيازات الاقتصادية والمالية التي تنظم تلك الآليات والفئات المستفيدة منها . والثروات يمكن ان تأتي من مصادر مختلفة وبشكل خاص استغلال مصادر الثروات الطبيعية ومنها موارد الطاقة مثل النفط والغاز (3).

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي والاماراتي من خلال المؤشرات الاقتصادية وكيفية الاستفادة من الريع النفطي في تطوير السياسة النفطية.

مشكلة الدراسة

يعاني القطاع النفطي العراقي من تخلف واسع ووجود مشكلات بنيوية متعددة لمتمكن السياسة النفطية خلال العقود الماضية من تجاوزها على الرغم من توفر ثاني اكبر احتياطي في العالم الذي يتطلب وضع اجراءات تؤدي الى تطوير هذا القطاع كما ويمكن الاستفادة من تجربة الامارات في هذا المجال.

اهداف الدراسة

- 1- دراسة التطور التاريخي للصناعة النفطية في العراق والوقوف على مساوئ الامتيازات النفطية للشركات الاحتكارية.
- 2- بيان أهمية القطاع النفطي في دولة الامارات في تنمية وتطوير السياسة النفطية وكذلك تنمية القطاعات الاخرى.



- 3- بيان أهمية الريع النفطي في تطوير السياسة النفطية من خلال الاستغلال الامثل للموارد النفطية.
- 4- اتباع سياسة اقتصادية في مجال السياسة النفطية وتنفيذ برامج تمويل السياسة النفطية من مصادر محلية واجنبية على حد سواء.

فرضية الدراسة

ان القطاع النفطي يمثل المصدر الرئيس للاموال اللازمة لاصلاح وتطوير البنى التحتية للقطاع النفطي ذاته وكذلك بقية القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي مما يتطلب الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وفي مقدمتها النفط الخام.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث عدة مناهج في الدراسة منها المنهج التاريخي لمعرفة المراحل التاريخية التي مرت بها الصناعة النفطية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للاحاطة بالواقع الاقتصادي في كل من العراق ودولة الامارات العربية المتحدة .

أولاً. السياسة النفطية وارتباطها بعوائد النفط

تعرف السياسة النفطية بأنها ((مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تعمل على تنظيم القطاع النفطي بمراحلها المختلفة بما في ذلك استكشاف النفط، وحفر الابار واستصلاحها، وانتاج النفط الخام، وعزل الغاز، ونقل المواد النفطية وتصنيفها وتخزينها ، فضلاً عن التسعير العادل لهذه المادة وزيادة القدرة على تصديرها وجذب الاستثمارات الضرورية لتطوير القطاع النفطي، وتحديد القرار الاستثماري الملائم لاستغلال الثروة النفطية الوطنية))⁽⁴⁾.

ومن جهة فاعلية السياسة النفطية، ينظر لها ((مجموعة محددة من القواعد والاجراءات التي تطبقها بعض الدول مستخدمة أساليب وأدوات محددة في سياساتها لبلوغ أهداف معينة . وهذه الاهداف والغايات لا يكفي ان تكون منسجمة بعضها مع البعض الاخر، بل ومنسجمة أيضاً داخل اطار عملي أو استراتيجية عملية))⁽⁵⁾، وهذه الاهداف والغايات لا تكفي ان تكون منسجمة بعضها مع البعض الاخر وحسب، بل ومنسجمة ايضاً داخل اطار عملي او استراتيجية عملية، أي ان يحققها الناس في عالم الواقع⁽⁶⁾.

ثانياً. السياسة النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة

سعت دولة الإمارات مبكراً إلى الوصول إلى أفضل الشروط الفنية والاقتصادية للاستفادة من الثروة النفطية وتوجيه سياسات استخراج النفط وتسويقه والمحافظة عليه وأسفرت مفاوضات دولة الإمارات من الشركة الأجنبية عن التوصل إلى عدة إجراءات أكدت سيطرتها على ثرواتها الطبيعية وتحديد أسعار ثرواتها النفطية، وكذلك قامت الإمارات بإنشاء شركة بترول أبو ظبي الوطنية. وقد شهدت صناعة النفط في الإمارات تطوراً أقيماً ورأسياً حتى باتت من أهم الدول النفطية في الخليج والعالم، وذلك من خلال إنجاز قواعد مهمة للصناعة النفطية في الرويس، وداس بأبوظبي وجبل علي في دبي، والصجعة في الشارقة، وتظهر أهمية الصناعة البترولية في الإمارات من خلال قيمة الصادرات النفطية والغاز والتي بلغت 33 مليار درهم في عام 1987. وترتكز الصناعة النفطية في دولة الإمارات على سياسة ثابتة تقوم على إنتاج النفط والغاز بما يكفي تمويل التنمية والمحافظة على تلبية الاحتياجات لأطول فترة



ممكنة، وإقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع أكبر حجم من النفط الخام والغاز. وقد أدت السيطرة على سياسة تطوير المصادر النفطية والتحكم في إنتاجها، وتوسيع مجالات الاستكشافات الجديدة إلى إطالة عمر الاحتياطي النفطي في الإمارات .

ثالثاً: الريع والسياسة النفطية في الامارات

1. التطور التاريخي للقطاع النفطي الاماراتي

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 30% من حجم الإنتاج العالمي ونحو 60% من إنتاج دول الأوبك. ففي عام 1935 تم توقيع اتفاق من قبل حاكم ابوظبي للسماح باقامة مستودع للبنزين في منطقة ابوظبي، وقد تم توقيع كل من تلك الاتفاقيات لتحقيق هدف محدد بالطريق الجوي، اما من حيث الامتيازات النفطية التي بدئ في منعها، فقد جاءت لكي تعمل على المزيد من تفرقة الدويلات المتصالحة . وقد نتج عن ذلك تأثيران رئيسان هما اولاً ان شركة النفط قررت في الحال ماهي المشيخات التي تتمتع بامكانات نفطية وهي ابوظبي ودبي وما هي المشيخات الاخرى التي لم يكن لديها من نفط سوى القليل . من هنا تم تقسيم المشيخات بالتدريج على مجموعتين . وثانياً ما ان تم توقيع الامتيازات النفطية الاولى، حتى لزم الامر تقسيم الحدود او رسمها بين المشيخات بطريقة رسمية وللمرة الاولى في اطار هذه الظروف اصبح لكل بوصة من الارض اهميتها وقيمتها، وكان من الطبيعي ان تنتج عن هذا المفهوم للحدود صراع حاد بين المشيخات، لدرجة انه وصل في حالة ابوظبي ودبي الى ابعاد دقيقة جداً، سرعان ما اوردت بهما الى الصراع المسلح ولقد كان يتم توقيع الامتيازات النفطية الاولى على طول الساحل المتصالح بالاضافة الى جعل نفط الدويلات المتصالحة يصب في مسارات تؤدي الى شركة تسيطر عليها بريطانيا . ان دراسة الوثائق البريطانية ذات الصلة انما تكشف عن انه كان ثمة فهم ضئيل في الثلاثينات لما تعنيه امكانية وجود النفط بكميات تجارية في المنطقة⁽⁷⁾.

وان اول اتفاقية للنفط قد تم التوقيع عليها في عام 1936 بين حاكم إمارة أبو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهاون حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتقيب عن البترول في جميع مناطق إمارة أبو ظبي البرية والبحرية وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والإمارات الأخرى مع هذه الشركة اتفاقيات مماثلة⁽⁸⁾.

وان اول حاكم بدأ المفاوضات مع الشركة البريطانية هو الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي، وعندما عرف في بداية العام 1937 انه على وشك التوقيع على الامتياز الجديد سرت بين زملائه الحكام موجه من ردود الفعل . وكان حاكما الشارقة ورأس الخيمة في مقدمة الذين استبد بهم القلق، اذ انهما ادركا ان هناك امكانيات اكثر لاستكشاف النفط في كل من ابوظبي ودبي بأكثر مما في المشيختين الواقعتين تحت حكمهما⁽⁹⁾.

ان الفترة التي فكرت فيها بريطانيا بإنشاء اتحاد بين امارات الخليج العربي هي تلك المدة التي عمت فيها حركات الاصلاح في كل من الكويت والبحرين ودبي واثرت تكوين المجالس الاصلاحية والتي كانت تعبر عن مدى وعي تلك الفئة التجارية بطبيعتها في الاصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي مع ملاحظة ان تلك الفترة هي المرحلة الاولى من الحقبة النفطية⁽¹⁰⁾.



ونظراً لاندلاع الحرب العالمية الثانية، فقد توقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات، لتعود ثانية بعد الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف وبعد أن قامت شركة تطوير الساحل المتھادن بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن معظم امتيازاتها في الإمارات.

وفي بداية الخمسينات ادركت بريطانيا خطر تشرذم الامارات، وجعلها مدن صغيرة محدودة المساحة، وان النزاع على الحدود بين هذه الامارات قد يقود الى عدم الاستقرار، وبالتالي الى اعاقه عمل الشركات النفطية، فانشأت في عام 1951 قوة امن موحدة من اجل حماية المصالح النفطية البريطانية .

ونتيجة التطور في عام 1960 من خلال تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك فقد استغلت اماره ابوظبي (لم تكن عضواً في البداية) هذا التطور فطلبت بتعديل الاتفاقية مع الشركات البريطانية العاملة (A.D.P.C) و (A.D.M.A) وتطبيق مبدأ المشاركة بمعدل 50%، وقد تم الاتفاق على ذلك عام 1966 إذ تنازلت شركت (A.D.P.C) عن (13,000 كم²)، كما كان متفقاً عليه سابقاً، وفي عام 1967 منحت اماره ابوظبي امتيازاً لمجموعة شركات غير بريطانية هي مجموعة درابني (ENI) الايطالية وفيليبس PHILIPS وامينويل AMINOIL الامريكيتين، وكذلك الحال مع شركة (A.D.M.A) التي لزمتهما اتفاقية عام 1966 بالتنازل عن مساحة معينة منحتهما ابوظبي الى مجموعة شركات يابانية، وفي عام 1968 منحت ابوظبي مجموعة شركات ميتسوبيشي MITSUBISHI اليابانية بشروط ممتازة ولصالح الامارة . وكذلك الحال مع اماره دبي التي توصلت الى الاتفاق مع مجموعة شركات امريكية-فرنسية التي اكتشفت النفط في حقل الفاتح في حزينان/يونيو 1966⁽¹¹⁾. وفي عام 1969 بدأ الانتاج فيها اما اماره الشارقة تم الانتاج فيها عام 1974 ثم اماره رأس الخيمة عام 1976، اذ ادى الحفر الى اكتشاف النفط فيها، وبدأ الانتاج فيها عام 1984⁽¹²⁾.

2. مؤشرات القطاع النفطي

ازداد النشاط الاستكشافي في دولة الامارات العربية المتحدة في عام 1995 من خلال إجرائها للمسح الزلزالي، فقد ازداد هذا النشاط ووصل الى 57 فرقة في العام نفسه، وقد تم حفر 385 بئر من الابار الاستكشافية والتطويرية خلال المدة 1995-1997، اما في عام 2000 فقد تم حفر 310 بئر من الابار الاستكشافية والتطويرية و على وفق النتائج فقد ركزت الشركات العاملة في الدولة جهودها على الحقول المنتجة، وتنفيذ مسوحات زلزالية ثلاثية الابعاد لحقول منها باب وزاكوم ومرغم⁽¹³⁾.

جدول () الابار المنجزة والابار المنتجة في دولة الامارات العربية المتحدة 1995-2010

الاعوام	ابار النفط	ابار جافة	ابار اخرى	الابار المنجزة الكلية	ابار التدفق الطبيعي	ابار التدفق الصناعي	الابار المنتجة
1995	60	5	29	112	988	376	1364
1996	61	6	22	125	1045	382	1427
1997	72	7	24	148	1056	379	1435
1998	65	7	31	125	1069	382	1451
1999	50	6	24	108	1075	349	1424
2000	43	2	12	87	1143	362	1505
2001	46	4	12	92	1063	347	1410



1417	349	1068	101	14	2	53	2002
1676	436	1240	103	11	4	54	2003
1507	381	1126	101	12	3	51	2004
1583	397	1186	109	5	4	94	2005
1659	412	1247	105	4	3	93	2006
1719	443	1276	112	7	2	96	2007
1782	476	1306	119	12	1	99	2008
1516	384	1132	173	18	1	144	2009

المصدر: عمار محمد سلوا لعبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2012، ص62 .

يظهر من الجدول في اعلاه ان الاستكشافات الجديدة مستمرة في انجاز ابار جديدة وصلت بنحو 94 وبعد ذلك ونتيجة لادخال تقنيات استكشاف حديثة، ازداد عدد الابار المنجزة فبلغ اقصاها بنحو 173 بئراً في عام 2009، كانت النسبة الاكبر منها اباراً نفطية . ان ما ترتب على ذلك هو ادخال آبار منتجة جديدة متوزعة بين نفط خام وغاز طبيعي، فقد بلغ عدد الابار المنتجة في عام 2008 نحو 1782 بئراً، وكان عدد التي تنتج بتدفق طبيعي نحو 1306 بئر، وهو اكبر من تلك التي تنتج بتدفق اصطناعي والتي بلغت نحو 476 بئراً⁽¹⁴⁾.

اما من حيث الانتاج، فتعد دولة الامارات عاشر أضخم دولة منتجة للنفط، اذ تطور انتاج النفط فيها منذ عام 1962، وأخذت الثروة تتنامى فيما بعد اكتشاف النفط وانتاجه من ابارها، فقد تزايد انتاج النفط منذ اول تصديره سنة 1962 حتى نهاية الستينات 1969 من 16434 الى 633682 برميلاً في اليوم الواحد، أي حوالي 38 مرة . ثم زاد حوالي ثلاث مرات بين اخر الستينات واخر السبعينات . ثم الزيادة الكبيرة في الاسعار خلال السبعينات اتضح مقدار الثروة المالية التي تدفقت على دولة الامارات، حتى اصبح معدل دخل الفرد فيها من اعلى المعدلات على المستوى العالي⁽¹⁵⁾.

واهم ما يلاحظ عن بياناته ان الانتاج ازداد بصورة مطردة فبعد ان كان انتاجها يبلغ في عام 1973 حوالي 1.53 الف برميل يومياً ارتفع في العام 1990 ليصل الى 1.76 الف برميل يومياً⁽¹⁶⁾، وما تجدر الاشارة اليه ان النمو الهائل في الامارات العربية المتحدة يرجع الى حد كبير الى اكتشاف النفط و على وفق وزارة النفط الاماراتية ان إنتاج الإمارات لا يزال في نطاق 2.3 مليون برميل يومياً بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية حوالي 2.8 مليون برميل يومياً⁽¹⁷⁾.

ثم ازداد بشكل متصاعد ليبلغ في العام 2000 الى حوالي 2.17 الف برميل يومياً، واستمر ارتفاعه في العام 2009 ويبلغ انتاجه 2.24 الف برميل يومياً ليصل الى 2.30 الف برميل يومياً عام 2010 وبنسبة زيادة 2.8% .

ان الاتحاد قد شهد نمواً بخطى واسعة جداً، بسبب بداية الاكتشافات النفطية للدولة، وكذلك الحال بعد قيام الاتحاد نما بصورة كبيرة عموماً، ولكنه في الوقت نفسه تعرض للتذبذب صعوداً ونزولاً تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة والاقتصاد العالمي، والمتمثلة بتقلبات الاسعار والعرض والطلب والسياسات الحكومية والايوضاء الاقليمية والدولية⁽¹⁸⁾.



وفي عام 2006 اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة رفع سعتها الانتاجية الى 3.58 ملايين برميل وسوف يأتي هذا النمو من امانة ابوظبي ويتوقف بشكل رئيس على توقيع اتفاقية مع شركات النفط الدولية على التوسع في سعة حقل زاكوم البحري الاعلى من 0.55 مليون برميل يومياً الى 1.2 مليون برميل يومياً. وحالياً تنقسم ملكية شركة تطوير حقل زاكوم (زادكو) بين ادنوك (88%) والشركة اليابانية لتطوير الحقول البحرية (JODCO) التي تملك 12% المتبقية . وقد اقر مبدأ منح 28% من زادكوالى واحدة او اكثر من شركات النفط الدولية . وقد تقدمت الشركات التي انحصرت بينها المنافسة بعروض فنية في نيسان 2002، ولكن مايزال امام المجلس الاعلى للبترول اعلان قراره ويجب ان تسهم شركة ابوظبي للعمليات البترولية البرية (ادكو) ايضاً بنحو 0.3 مليون برميل يومياً في زيادة سعة دولة الامارات العربية المتحدة الانتاجية⁽¹⁹⁾.

جدول () انتاج النفط في الامارات (2001-2010) (الف برميل/يوم)

السنة	الانتاج	السنة	الانتاج
1991	2.027	2002	2.208
1992	2.235	2003	2.601
1993	2.159	2004	2.344
1994	2.166	2005	2.378
1995	2.148	2006	2.568
1996	2.161	2007	2.529
1997	2.160	2008	2.572
1998	2.244	2009	2.242
1999	2.048	2010	2.304
2000	2.174	2011	2.550
2001	2.115	2012f	2.650

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- 1- المجلس الوطني للاعلام، الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2006، ص 154 .
 - 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2011 .
 - 3- AUDI SARADAR GROUP ,UAE ECONOMIC REPORT ,LEBANON ,2013 ,P3
 - 4- عمار محمد سلوا لعبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2012، ص 65 .
- ولغرض زيادة الطاقة الانتاجية من النفط استمرت شركة ادنوك في تنفيذ خططها وبرامجها التطويرية العملاقة لزيادة الطاقة الانتاجية من النفط واعلنت شركة ابوظبي المحدودة جاسكو في هذا الاطار عن واحد من اكبر المشاريع التطويرية في تاريخ الشركة والمنطقة، اذ عملت شركة ابوظبي العاملة في المناطق البحرية ضمن الخطة الشاملة لأبوظبي في تطوير الحقول النفطية لرفع الطاقة الانتاجية من النفط الخام⁽²⁰⁾ . اما في مايتعلق بتطوير حقل زاكوم فقد وضعت شركة زادكو الخطط لرفع الطاقة الانتاجية لحقل زاكوم العلوي العملاق من حوالي 500 الف يومياً الى حوالي 750 الف برميل يومياً بنهاية 2015 وشرعت الشركة لهذا الغرض بانشاء اربعة جزر نفطية اصطناعية تعد الاولى من نوعها



في اسيا والشرق الاوسط مهمتها القيام بحمل منصات الحفر واليات انتاج النفط العملاقة الخاصة بالشركة (21).

ان انتاج النفط الإماراتي من عدة حقول برية وبحرية، يتضح انتشار حقول النفط بالقرب من السواحل البحرية الأمر الذي يعمل على سهولة تسويق النفط إلى السوق العالمية وبتكاليف واطئة، ويتضح إن إمارة أبوظبي تستحوذ على (81%) من مجموع الآبار النفطية المكونة للحقول النفطية العاملة في الدولة وأقدمها أنتاجاً واكتشافاً، تليها بذلك إمارة دبي بنسبة (14%) من عدد الآبار الموجودة في الدولة وتتميز بحدائتها مقارنة مع أبوظبي، أما المرتبة الثالثة في عدد الآبار فهي لأمانة الشارقة بنسبة (4 %) من مجموع الآبار في الدولة، وأخيراً إمارة رأس الخيمة بنسبة ضئيلة جداً تقدر بـ (1 %) من مجموع آبار الدولة (22).

جدول () أهم حقول النفط المنتجة في الدولة حسب الإمارة

الإمارة	اسم الحقل	سنة الاكتشاف	عدد الآبار
أبو ظبي	أبو البكوش	1969	42
	عصب	1965	106
	باب	1958	100
	بوحصا	1962	201
	بنق	1964	23
	مبرز	1969	28
	سهيل	1967	22
	سطح	1975	10
	أم الدلخ	1969	32
	أم شيف	1958	142
	زاكوم السفلي	1963	131
	زاكوم العلوي	1963	142
دبي	فلاح	1972	25
	فتح	1966	-
	راشد	1973	141
	مرغم	1981	10
رأس الخيمة	صالح	1983	7
الشارقة	كهيف	1992	4
	صاجع	1980	30
	مبارك	1972	14
المجموع			1210

المصدر :ناهض هاتف محمد السعيد ، النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (1971-2007)، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص66 .

اما من ناحية التصدير فقد بدء تصدير النفط الاماراتي في عام 1962، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور الاقتصادي في الامارات المختلفة، وخاصة امارات ابوظبي ودبي ثم الشارقة . إذ



شهدت هذه المدة، من ناحية، ارتفاع في حجم الدخل القومي المتولد عن قطاع النفط⁽²³⁾. وتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الجزء الأكبر من إنتاجها النفطي (91%). حيث بلغ إجمالي الصادرات ما يقارب (2334.4) ألف برميل / اليوم في عام 2008 ، ويذهب الجزء الأكبر منها أي ما يقارب (2270.9) برميل / اليوم أي نحو 97% من هذا الإجمالي الى دول شرق آسيا وبالأخص اليابان . كما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول () صادرات النفط الخام حسب المناطق المستوردة للأعوام (2005-2008) ألف برميل/يوم

المنطقة/السنوات	2005	2006	2007	2008
امريكا الشمالية	9	6.6	12.3	8.8
غرب اوروبا	5	28.2	20.3	9.2
افريقيا	41	34.4	33.2	45.2
اسيا والمحيط الهادي	2140	2351.1	2276.9	2270.9
الاجمالي	2195	2420.3	2342.7	2334.4

اما فيما يخص الاحتياطي النفطي فقد تضاعف عدة مرات خلال العقود القليلة الماضية اذ ارتفع من 30 مليار برميل من النفط في السبعينيات من القرن الماضي الى نحو اكثر من 97 مليار برميل بنهاية عام 2009، لتحتل الامارات بذلك المركز الرابع عالمياً فيما تملكه من احتياطي نفطي عالمي مؤكد بعد السعودية والعراق والكويت، إذ استأثرت الامارات بحصة (14.3%) من إجمالي إحتياطيات الدول العربية المؤكدة . ومن الملاحظ ان الاحتياطي النفطي المؤكد للامارات قد استقر منذ العام (2002-2010) على 97 مليار برميل تقريباً وهو بهذا تمكن من الحفاظ على المركز الرابع عالمياً بما يملكه من احتياطي مؤكد⁽²⁴⁾.

ويصل احتياطي النفط إلى 97.8 مليار برميل ما يمثل حوالي 14.13% من إجمالي احتياطيات النفط في الدول العربية والذي قدر نهاية عام 2010 بنحو 683.66 مليار برميل⁽²⁵⁾.

جدول () احتياط النفط لدولة الامارات 1991-2010(مليار برميل)

السنة	احتياطي النفط (مليار برميل)	السنة	احتياطي النفط (مليار برميل)
1991	98.100	2001	97.800
1992	98.100	2002	97.800
1993	98.100	2003	97.800
1994	98.100	2004	97.800
1995	98.100	2005	97.800
1996	97.800	2006	97.800
1997	97.800	2007	97.800
1998	97.800	2008	97.800
1999	97.800	2009	97.800
2000	97.800	2010	97.800

المصدر:الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

- 1- عمار محمد سلوا لعبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2012، ص 65 .
- 2- ديارى صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافيا السياسية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص 51 .



ثالث. دور النفط في الموازنة العامة

تسير الامارات العربية المتحدة سريعا على طريق بناء الدولة العصرية سواء في اقامة الاجهزة الحكومية، ووضع اسس الدولة الجديدة ام اقامة الخدمات العامة والارتفاع بمستواها (26).

ان اول ما يتصف به النظام النقدي في الامارات هو تخصيص مخصصات للاهداف نفسها من قبل الحكومة الاتحادية ومن قبل كل امانة على حدى والى جانب الميزانية الاتحادية كل امانة لها ميزانيتها الخاصة التي تتصرف بها، ابوظبي ودبي تملكان الدخل الكافي لتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون مساعدة الميزانية الاتحادية اذ اصبحت الشارقة عام 1975 تملك الامكانيات نفسها بعد ان بدأ استخراج النفط اما بقية الامارات فهي تعتمد بشكل رئيس على الميزانية الفيدرالية (27).

ان البنك المركزي الاماراتي يصدر نوعين من الموازنة منفصلة بعضها عن بعض :

1- الموازنة الكلية لحكومة الاتحاد وتندمج فيها ميزانيات امانة ابوظبي وامارة دبي وامارة الشارقة وامارة راس الخيمة . فقد بلغ الايراد 32,4 مليار درهم عام 1983 وبلغ الانفاق 37,9 مليار درهم وكان العجز 5,5 مليار درهم وقد غطى هذا العجز بالقروض من البنوك الدولية ومما تجدر ملاحظته ان العجز في الميزانية بدء منذ عام 1981 عندما انخفض صادر الدولة من النفط والذي يكون 84% من الميزانية الكلية وقد استأثر الانفاق الجاري (24 مليار درهم) أي 63% من مجمل الانفاق والنسبة الباقية لمتطلبات التنمية ويبلغ 6,8 مليار درهم وكان نصيب الصناعة والطرق 50% من المبلغ المحدد للتنمية ومما تجدر الاشارة اليه ان معظم مشروعات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية قد توقفت بعد انخفاض اسعار النفط وتحديد الانتاج وعلى وفق قرارات منظمة الاوبك (28).

2- موازنة حكومة الاتحاد . فقد كان الايراد عام 1983 - 14,3 مليار درهم وكان الانفاق 16,2 مليار درهم وكان العجز 1,8 مليار درهم وقد تكون الايراد من مساهمة الامارات بمقدار 13,7 مليار درهم أي 96% من ايرادات حكومة الاتحاد وتسهم امارتا ابوظبي ودبي بالنصيب الاوفر من ميزانية الاتحاد ، اما الانفاق فيشمل المصروفات الجارية 14,7 مليار درهم أي 91% من جملة الانفاق ، اما الانفاق الاستثماري في التنمية فنصيبه 1,2 مليار درهم أي 9% من مجمل انفاق الحكومة الاتحادية واذا قورن هذا الانفاق الاستثماري بمثيله في امانة ابوظبي فانه يعادل 27% فقط اذا يبلغ الانفاق الاستثماري 4,4 مليار درهم في امانة ابوظبي (29).

ولقد زاد دخل الموازنة الفيدرالية من 200,9 مليون درهم في عام 1972 الى 12927 مليون درهم في عام 1977 وتمثل عائدات النفط 98% من هذا الدخل ومساهمات ابو ظبي فيها تمثل 90-95% وفي عام 1976 وافق حكام الامارات على تحويل 50% من عائدات النفط الى الميزانية الفيدرالية (30).

وفي عام 1995 حدثت عدة تطورات كان لبعضها أثر سلبي ولللبعض الآخر أثر إيجابي على الوضع العام لميزانية دولة الإمارات العربية المتحدة ومن أهم التطورات التي أثرت سلباً على الميزانية الحكومية تنذب أسعار النفط العالمية وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي وزيادة تكلفة مستلزمات الإنتاج من واردات السلع الاستهلاكية والرأسمالية. في حين أن أهم التطورات الإيجابية هو استمرار الدولة في سياسة ترشيد وضبط الأنفاق (31).



وقد ردت الميزانية العامة للامارات لسنة 2000 بمبلغ 23 مليار و 117 مليوناً و 300 ألف درهم وإيراداتها المتوقعة بنسبة 20 ملياراً و 679 مليوناً وبعجز قدره 2 مليار و 438 مليوناً و 300 ألف درهم وبنسبة زيادة قدرها 2,8% في حجم ميزانية العام 1999 وانخفاض في العجز بلغ 43,7 مليون درهم في ميزانية العام 1999 وقد تركزت الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2000 على الاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة والارتفاع بها لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المحافظة على التوازن المالي للامارات من خلال السداد المنتظم لالتزاماتها كافة تجاه القطاع الخاص والاهتمام بالموارد البشرية وزيادة حجم الاستثمار فيها، وقد زادت الاعتمادات المخصصة للمشروعات الاستثمارية التي بلغت مليار و 425 مليون درهم لإنشاء المدارس وتجهيزها والمستشفيات والمرافق العامة واستكمال مشاريع البنية الأساسية وكذلك مخصصات القطاع الصحي التي بلغت ملياراً و 560 مليون درهم⁽³²⁾.

وتمكنّت دولة الامارات ضمن ظروف الازمة العالمية من تحقيق نمو إيجابي في مشروع الميزانية العامة للاتحاد عند السنة المالية 2010 فيما أكد مصرف الإمارات المركزي عقب الضجة حول أزمة ديون دبي أن النظام المصرفي الإماراتي أكثر متانة وسيولة عن فترات بداية الأزمة. وتوقع أن تصل أرباح البنوك في الإمارات إلى 20 مليار درهم في العام 2009 والتي تعتبر جيدة في ظل الظروف المالية العالمية، رغم انخفاضها عن أرباح العام 2008 بقيمة ستة مليارات درهم. كما نجح الجهاز المصرفي في دولة الامارات من تقليص الفجوة بين الودائع والقروض إلى 37,6 مليار درهم في نهاية أكتوبر 2009 مقارنة بحوالي 116 مليار درهم في نهاية يناير 2009. وعلى صعيد الإيرادات والنفقات العامة في الدولة، قدر تقرير الأداء الاقتصادي للعام 2008 الصادر عن وزارة الاقتصاد أن يصل حجم الإيرادات العامة في الدولة للعام 2008 إلى أكثر من 264 مليار درهم بزيادة 15,3% عن عام 2007 الذي بلغت فيه حوالي 229 مليار درهم، فيما يقدر أن تصل النفقات العامة إلى أكثر من 237 مليار درهم بزيادة 28,5% عن العام 2007 الذي بلغت فيه حوالي 160 مليار درهم، مما يعني تحقيق فائض نهائي خلال العام 2008 يقدر أن يبلغ 27 مليار درهم، وهو يمثل 2,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، مما يظهر توسع حكومة الامارات في الإنفاق العام⁽³³⁾.

جدول الحساب المالي الموحد لدولة الامارات 2009-2010 القيمة مليار درهم

البيان	2009	2010	نسبة التغير %
أجمالي الإيرادات	250.9	315	25.5
أجمالي النفقات	375.6	329	12.4
العجز النهائي	124.7	14	88.8
نسبة العجز للناتج المحلي	12.9%	1.4%	-

المصدر: وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 25. اما في عام 2010 فقد حقق الحساب المالي الموحد لدولة الامارات تحسناً ملموساً بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 37.4% وقد انخفضت النفقات العامة بنسبة 12.4% وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 25.5% فظهر ذلك على العجز النهائي للموازنة الذي انخفض بنسبة 89% ليصل إلى 14



مليار درهم. وقد مثلت الايرادات النفطية مانسبته 75.9% من اجمالي الايرادات العامة للدولة عام 2010⁽³⁴⁾.

ان الايرادات العامة في دولة الامارات تتأثر بالتقلبات التي تحصل في اسعار النفط وذلك نتيجة لارتفاع نصيب الايرادات من اجمالي الايرادات العامة للدولة فقد كانت الايرادات النفطية تمثل النصيب الاكبر من اجمالي الايرادات عام 1975 حيث بلغت 91.7%، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى 92.9% عام 1980 وانخفضت هذه النسبة بعد ذلك الى 77.7% عام 1985 ثم عادت وارتفعت الى 83.3% عام 1990 وهي بذلك تواكب التقلبات التي حدثت في اسعار النفط والكميات المصدرة منه⁽³⁵⁾.

جدول الايرادات النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة (مليون درهم)

السنة	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة
1980	52050	92.9
1981	46293	90.1
1982	34403	87.3
1983	26984	86.1
1984	25522	85.1
1985	22224	77.7
1986	15004	75.4
1987	18727	68.3
1988	16715	73.9
1989	22812	81.8
1990	33667	83.3

المصدر : يوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (70)، ص 107 .

ونظرا للاهمية التي تحتلها الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة لدولة الامارات فان هناك ترابط واضح بين المتغيرين فقد ادى انخفاض الايرادات النفطية من 52050 مليون درهم عام 1980 الى 15004 مليون درهم عام 1986 أي انخفاض بنسبة قدره 23% سنويا وادى ذلك الى انخفاض الايرادات العامة بنسبة 18,8% في السنة للفترة نفسها، ومن جهة اخرى فقد ادى ارتفاع الايرادات النفطية من 15004 مليون درهم عام 1986 الى 33667 مليون درهم عام 1990 أي بمعدل نمو سنوي قدره 23,3% الى ازدياد الايرادات العامة بمعدل سنوي قدره 9,3% للفترة نفسها. ويعود التذبذب الذي طرأ على الايرادات النفطية خلال الحقبة الثمانينيات الى التغيرات التي حدثت في كل من اسعار النفط والكميات المنتجة منه⁽³⁶⁾.



لقد أدى ارتفاع اسعار النفط خاصة عامي 1973 و 1980 ومانتج عنه من زيادة في الإيرادات النفطية قد مكن دولة الامارات من تنفيذ كثير من المشاريع التنموية فقد ارتفعت النفقات الجارية من 16763 مليون درهم عام 1980 الى 24535 مليون درهم عام 1985 ثم ارتفعت ثانية الى 28139 مليون درهم عام 1990 اما النفقات الرأسمالية فقد انخفضت من 23048 مليون درهم عام 1980 الى 9854 مليون درهم عام 1985 ثم ارتفعت بعد ذلك الى 20159 مليون درهم عام 1990 ، اما الانخفاض في النفقات الرأسمالية فيعود الى اكتمال مشاريع البنية الأساسية وتأخير مجموعة من المشاريع الاستثمارية وتقليل حجم القروض والمساعدات ، كذلك ان الجزء الأكبر من الانخفاض في الانفاق الرأسمالي هو نتيجة لانخفاض التحويلات التي حققت نمو سالباً قدره 32,2% سنوياً مقارنة بالانخفاض في تكوين رأس المال الثابت والذي كان يعادل 7,9% سنوياً للفترة نفسها. وتشير البيانات السابقة الى ان النفقات الجارية قد حققت نمواً سنوياً يعادل 7,8% خلال المدة مابين 1980 و 1985 بينما حققت النفقات الرأسمالية نمواً سالباً قدره 18,5% في السنة للمدة نفسها ومن الجدير بالذكر ان هذه المدة شهدت انخفاض في اسعار النفط وإيراداته مما أدى الى ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة منذ عام 1982 مما دفع بالحكومة الى اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف الى تقليل المصروفات وعرفت هذه المدة بمدة ترشيد الانفاق . وتعزى محدودية اثر سياسات ترشيد الانفاق على النفقات الجارية الى ارتفاع نصيب الاجور والرواتب في هذه النفقات وتعهد الدولة بتوظيف الخريجين وتكديس القوى العاملة المواطنة في القطاع الحكومي ودعم الدولة لبعض السلع والخدمات بالإضافة الى ارتفاع نسبة نفقات الامن والدفاع الى اجمالي النفقات العامة والتي كانت تزيد على 51% عام 1984⁽³⁷⁾.

رابعاً: الربيع والسياسة النفطية في الامارات

السياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة تعتبر حجر الزاوية في تأمين الحصة الوافرة من الإيرادات النفطية بشكل مباشر. وفي هذا الصدد كانت السياسة النفطية قد بدأت منذ بواكير العمل في القطاع النفطي فقد تولدت رؤية واضحة لدى صنّاع القرار في الامارات منذ مرحلة اكتشاف النفط والانتقال من حكومة القبيلة الى حكومة الدولة .

والحق ان السياسة النفطية ظهرت بشكل واضح منذ منتصف سبعينات القرن الماضي اذ تم تأسيس مشروعين نفطيين هما :-

أولاً- شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة والتي عدت كمشروع تجاري ذي شخصية اعتبارية بموجب قانون ذي الرقم (16) لعام 1975 الذي تم تعديله فيما بعد بموجب القانون (8) لعام 1977 حيث امتلكت شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة 75% من رأس مال الشركة، وفي حين حازت شركة أن. أل. اندستريز الامريكية على نسبة 25% من اجمالي رأس المال الذي بلغ 226 مليون درهم آنذاك، وقد تولدت هذه الشركة عمليات الحفر والاستكشاف فضلاً عن اعمال اخرى تختص بالمنتجات الكيماوية بوصفها صناعات موفرة للأموال (إحلال الواردات) .

ثانياً- شركة ناقلات أبوظبي التي تأسست في 1950 بموجب قانون (4) لعام 1975 والتي تختص باستراتيجية النقل النفطي ضمن السياسة النفطية وقد ورد في قانون تأسيسها (القيام بكافة عمليات النقل



البحري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الاخرى) وتهدف الشركة من خلال ذلك الى (38).

1- امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهيدروكربونية واستأجارها وإدارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف بها .

2- انشاء مختلف وسائل التخزين والتحصيل والشحن والتفريغ، وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف امتلاك مثل هذه الوسائل والتسهيلات .

3- امتلاك الاموال العقارية والمنقولة كافة لتحقيق هدف الشركة واستئجارها والتصرف بها .

4- الاسهام في الشركات او الهيئات او المؤسسات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمال الشركة او التي تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة او خارجها ولها ان تلحقها بها او تدمجها فيها او تشتريها .

5- اجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف الشركة وتطوير وتنمية نشاطها .

6- وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفاءات الوطنية التي يقتضيها نشاط الشركة .

7- استثمار الاموال التي تتوافر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة .

وكذلك تأسس مجلس أعلى للبترول بموجب القانون لسنة 1988 ويتألف المجلس الاعلى للبترول من عشرة اعضاء وقد نصّ القانون بشكل واضح على أن يصبح المجلس الجهاز الأعلى المسؤول عن شؤون البترول في إمارة أبوظبي، ويتولى وضع السياسة البترولية وأغراضها والقواعد والأسس اللازمة وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها وصولاً إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة في جميع أفرع الصناعة البترولية وتعزيز اثرها العالمي في مجال الطاقة. وبصدور هذا القانون آلت للمجلس الأعلى للبترول كافة اختصاصات ومهام وصلاحيات مجلس إدارة شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ودائرة البترول وخاصة تطبيق القوانين والتشريعات البترولية السابقة. كما نص القانون لسنة 1978 بشأن المحافظة على الثروة البترولية على وجوب أن تتضوي وأن تتم كافة أفرع العمليات البترولية والعلاقة مع الشركات العاملة أو الأجنبية الحاصلة على امتيازات بترولية طبقاً لأحكام هذا القانون (39).

وكان قطاع الصناعة النفطية والسياسة النفطية في الامارات خاضعة في طبيعتها الى الإيرادات والعوائد النفطية التي كانت بطبيعتها تعتمد على اسواق مصادر الثروة الهيدروكربونية التي تبنى على اساس السوق العالمية لها وعلى ما يبدو من خلال الاتجاه العام لتلك الاسعار وعلى وفق لدراسة كانت قدمت من الدائرة الاقتصادية لمجموعة (audisaradar) ان تلك الاسعار كانت تشهد زيادة سنوية بمعدل 2% في غضون الاشهر التي تقع في النصف الثاني من سنة 2011 والنصف الاول من سنة 2012 وكان معدل الانتاج من النفط والغاز الطبيعي يزداد مما ولد ريعاً صريحاً كان له دوراً واضحاً في تنمية مشروعات السياسة النفطية الخاصة بقطاعات الاستخراج والنقل. لقد كان قطاع النفط يثري الإيرادات التي تصب في تنمية مجالات اقتصادية غير النفطية (40).



للنفط أثر مهم واساس في قيادة عملية التنمية منذ تأسيس دولة الامارات العربية عام 1971، حيث عمد حكام الامارات الى تسخير الثروة النفطية في تأسيس اتحاد قوي يرقى بالوطن والمواطن في كل المجالات⁽⁴¹⁾.

بيد ان اقتصاد الامارات يعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط إذ يمثل النفط العنصر الرئيس في ايرادات الدولة، فقد اسهمت العوائد المالية الضخمة للنفط في بناء قاعدة تنموية كبيرة شملت جوانب اقتصادية واجتماعية واسعة من مشاريع صناعية وبنى تحتية متطورة (الطرق، الموانئ، المواصلات، المستشفيات، المدارس) إذ ان الاساس في هذه العملية هو توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية من نشاطات زراعية وصناعية وتجارية وخدمات .

وان السياسة النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة، سعت دوماً الى تسخير هذه الثروة النفطية في الدولة لتحقيق التنمية الشاملة، وقد لعب قطاع النفط لأكثر من ثلاث عقود دور القاطرة في قيادة عملية التنمية، مما اكسب الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة لتنويع مصادر الدخل زحماً⁽⁴²⁾.

ان تنمية القطاعات البديلة كان قد جاء في الامارات ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تهدف الى الحد من سيطرة القطاع الواحد وقد كان لهذه الاستراتيجية التطبيقات آنفة الذكر .

ان المنطق الاقتصادي يشير بوضوح الى ان تطوير هذه القطاعات فضلاً عن تطوير سياسة موازنة لتنمية الموارد البشرية من شأنه ان يحقق نمواً يجلب ايراداً اضافياً الى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للامارات من خلال التجارة الخارجية والانتاج المحلي الموجه لتلبية الطلب المحلي .

وهذا الايراد الاضافي يمكن ان يكون الاداة غير المباشرة في تطوير سياسة نفطية بأبعادها (الحفر والاستكشاف، الاستخراج، الانتاج، التكرير، التوزيع، التصدير) . وعلى ذلك فأن هذا المسار غير المباشر سيكون عاملاً آخر يسهم في زيادة الايرادات وتطوير السياسة النفطية في الوقت ذاته .

خامساً: السياسة النفطية في العراق

ان اهمية السياسة النفطية في العراق كونها تتعامل مع قطاع ضخم جداً ومتفرد في إمكانياته النفطية⁽⁴³⁾. وكانت سياسة العراق النفطية بعد التأميم هي التوسع العمودي في استغلال النفط ، لذلك كان عليه توسيع العمليات اللاحقة لإنتاجها ، وهي عناصر ضرورية لتعظيم عوائدها وبدأ العراق في تلك الحقبة بإنشاء هذه المكملات والمشاريع الضرورية لكي تكتمل أركان سياسة العراق النفطية التي اتجه نحو مركزه القرار السياسي والاقتصادي فيها وكان ذلك عبر الاستثمار المباشر ، وكانت شركة النفط الوطنية العراقية هي المنفذ لهذه السياسة وذلك عن طريق بناء شبكة من الانابيب لنقل النفط المنتج الى الاسواق الدولية والمحلية او بين محطات الانتاج ووحدات المعالجة والتخزين⁽⁴⁴⁾.

وقد وضعت وزارة النفط العراقية سياسة نفطية تسعى الى تحقيق أهداف رئيسية:-

1- وضع سياسة نفطية على وفق أسس متوازنة تحافظ على مصادر الثروة النفطية وتحقيق التطوير والاستغلال الأمثل للموارد بما يكفل الالتزامات المالية للدولة وخططها للتنمية.

2- الحصول على سعر عادل للنفط العراقي في أسواق النفط الدولية.

3- تعزيز موقع العراق في الاسواق الدولية وتقوية اثره في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل منظمة أوبك وأوبك+.



4- تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية والغاز.

5- تكوين صناعة نفطية وطنية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني من خلال استثمار النفط وتصديره. ولا تزال هذه الاهداف قائمة ، لكن الصعوبات التي واجهها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية حالت دون تحقيق بعضها والتماشي مع المستجدات المحلية والدولية التي شهدها القطاع النفطي⁽⁴⁵⁾.

سادساً :أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

في الغالب يمثل النفط أهمية نسبية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الاقطار النفطية بصورة عامة والعراق بوصفه بلد نفطي لا يخرج عن هذا الاستثناء⁽⁴⁶⁾. اذ بلغت مساهمة قطاع النفط بحوالي 40.6% في عام 1985 كما ارتفعت في عام 1989 لتصل الى 62.2%، الا نسبة المساهمة انخفضت في عام 1990 لتصل الى 51.7% نتيجة توقف ضخ النفط بشكل كامل في النصف الثاني من السنة نفسها. وأرتبط هذا التذبذب في حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي وخاصة خلال الفترة 1981-1990 بعوامل عديدة منها الضغوط الإقليمية الحادة (كالحرب العراقية الايرانية في ايلول 1980 ، واحداث الكويت في آب 1990) وتذبذب الاسعار وتراجع الصادرات النفطية وكذلك بتزايد ناتج القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال الفترة ذاتها⁽⁴⁷⁾.

اما في عام 2000، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 61%، الا ان هذه النسبة انخفضت في عام 2001 نتيجة تدهور القدرات الانتاجية من جهة وانخفاض الطلب العالمي⁽⁴⁸⁾. اما في عام 2002 فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 71% وفي عام 2003 فقد انخفض إنتاج النفط العراقي بسبب الحرب ومارافقتها من عمليات نهب وسلب طالت كافة المنشآت النفطية بحيث انخفضت نسبة مساهمة النفط في الناتج حيث بلغت نسبة المساهمة في تلك السنة حوالي 69%⁽⁴⁹⁾. اما في عام 2008 فقد بلغت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق (65%)، وتحظى الصادرات النفطية بنسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية إذ بلغت هذه النسبة حوالي (99%) في العام نفسه⁽⁵⁰⁾.

الأهمية النسبية للنفط في تكوين GDP في العراق للسنوات

السنة	1985	1989	1990	1998	2000	2002	2003	2008
الناتج المحلي الاجمالي	40.6%	62.2%	51.7%	59%	61%	71%	69%	65%

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

(1) عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار - الوظائف- السياسات ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2001، ص253.

(2) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، بغداد، 2010، ص298.

(3) سهام حسين البصام وآخرون ، الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية



الادارة والاقتصاد /جامعة تكريت المنعقد تحت عنوان (تحديات الاصلاح الاقتصادي في العراق) للمدة 10-11/5/2011، ص262.

سابعاً: مقترحات للسياسة النفطية وادارة الربح في العراق

المقترح الاول :انشاء صندوق سيادي

ان العراق يمتلك ثروات كبيرة متمثلة بالفوائض المتراكمة والناجمة عن العوائد النفطية،بالاضافة الى الثروات الطبيعية والبشرية فأن اهم المقترحات المتاحة امام العراق للحفاظ على هذه الثروات هو انشاء صندوق سيادي يهدف الى استثمار الاحتياطيات،ويمكن ان تكون تلك الاحتياطيات اداة لتعزيز قوة السياسة الاقتصادية الكلية في العراق،اذ تعد الصناديق السيادية بانواعها واهميتها قد حققت اثاراً مهمة وواضحة في مختلف بلدان العالم . وان الصندوق السيادي المقترح يمكن ان يُمكّن الاقتصاد العراقي من تحاشي التقلبات في اسعار النفط، ويمثل هذا الصندوق اداة للرقابة المالية وتقليل منافذ الفساد المالي من خلال تحليل كافة الاختلالات التي تحدث في الموازنات العامة .الا ان هذا الصندوق لايمكن انشاءه في العراق لعدم توافر الظروف والامكانيات،لذا فالخطوة الاولى الممكنة هي اقامة تمهيد للصندوق السيادي عبر انشاء صندوق لاستقرار العائدات النفطية.

تأسيس المجلس النفطي العراقي

يأتي هذا المقترح من خلال الاستفادة من التجربة الاماراتية حيث من الممكن تأليف هذا المجلس تحت تسمية ((المجلس النفطي العراقي)) على ان يتألف من عدة اعضاء على أن يصبح المجلس الجهة العليا المسؤول عن النفط،ويتولى وضع السياسة البترولية وأغراضها والقواعد والأسس اللازمة وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها وصولاً إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة في أفرع الصناعة النفطية جميعاً وتعزيز نشاطها العالمي في مجال الطاقة.

ويوكل للمجلس النفطي العراقي اختصاصات مجلس إدارة ودائرة النفط كافة بمهامه وصلاحياته وخاصة تطبيق القوانين والتشريعات البترولية السابقة. ويجب اصدار قانون بشأن المحافظة على الثروة النفطية على وجوب أن تتضوي وأن تتم كافة أفرع العمليات النفطية والعلاقة مع الشركات العاملة أوالأجنبية الحاصلة على امتيازات نفطية طبقاً لأحكام هذا القانون.



الاستنتاجات

- 1- ان السياسة النفطية ادت الى ادخال التطورات التقنية في مجال الاستكشاف والانتاج وهذه التطورات ادت الى تقليل كلفة عمليات الاستكشاف والتطوير، وحدثت هذه التطورات زيادة في حجم احتياطات النفط.
- 2- ان الصناعة النفطية تحتاج بطبيعتها الى رؤوس اموال ضخمة، فأن مشروعات اعادة التأهيل والتوسيع والتطوير تتطلب توظيف استثمارات كبيرة جداً.
- 3- يمتلك العراق ثروة نفطية ضخمة، إذ يحتل المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي النفطي، فضلاً عن العمر الزمني لنضوب النفط طويلة الأمد قياساً مع الدول النفطية الأخرى . مما يجعل العراق يحتل مكانة مهمة بين سياسات دول العالم.

التوصيات

- 1- إعادة رسم الخارطة الجيولوجية النفطية للعراق من خلال القيام بمسوحات جيولوجية جديدة متكاملة وشاملة مناطق العراق جميعاً ووضع خرائط جيولوجية بهذا الخصوص.
- 2- تلبية الطلب المحلي من المشتقات النفطية والغاز بشكل مستمر.
- 3- إعادة هيكلة القطاع الصناعي ، كل خمس سنوات لمواكبة التطورات التي تحصل في الإعادة الاستراتيجية للمؤسسات النفطية في العراق.
- 4- الاستفادة المثلى من الثروة الوطنية وذلك بتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتطوير هيكل الصناعات البتروكيمياوية والصناعات السائدة وتطوير القطاعات غير النفطية.
- 5- ان الصناعة النفطية تحتاج الى استتباب الامن لوضع حد لاعمال السلب والتهريب التي تتعرض لها المنشآت النفطية وتوفير الحماية لكل العاملين في القطاع النفطي واقامة علاقات دولية طيبة وان تنهج سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة .



المصادر

- 1- احمد ابراهيم علي، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض، دار الحكمة، بغداد، 2009.
- 2- استبرق فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية وصنع السياسة العامة (مصر والامارات دراسة مقارنة) (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012).
- 3- الامارات والنفط، بحث منشور على الموقع الالكتروني، www.alamuae.com
- 4- التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة الاقتصاد، 1996.
- 5- جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- 6- حسن رشك غياض، السياسة النفطية في العراق (محددات الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني)، رسالة مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا، 2012.
- 7- خالد بن محمد مبارك القاسم، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009.
- 8- دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام، الامارات العربية المتحدة، 1974.
- 9- ر. فكليوفسكي واخر، الامارات العربية المتحدة، ط1، شركة قولي، 1985.
- 10- روز ماري سعيد زحلان، الوحدة والحكم البريطاني: حالة الامارات العربية المتحدة، ط4، بحث مقدم لندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، الذي نظمها مركز دراسات الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- 11- زمن راوي سلطان الجبوري، واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.
- 12- سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
- 13- سهام حسين البصام وآخرون، الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد /جامعة تكريت المنعقد تحت عنوان (تحديات الاصلاح الاقتصادي في العراق) للمدة 10-11/ 2011.
- 14- عبد الحي محمد، احتياطي الامارات من النفط، 2012. [www. Albayan.com](http://www.Albayan.com)



- 15- عبدالعزيز البسام، السياسة التربوية في دولة الامارات : واقعها واتجاهات تطويرها، ط4، بحث مقدم لندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، الذي نظمها مركز دراسات الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .
- 16- عبدالعزيز الوتاري، تقويم سياسات الطاقة الدولية واثرها على الاقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (7)، 1977 .
- 17- عبد علي كاظم المعموري وخضير عباس احمد النداوي ، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (4) ، 2011 .
- 18- علي خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق : تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، بحث مقدم الى ندوة هموم اقتصادية عربية (التنمية-التكامل-النفط-العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 19- علياء حسين خلف الزركوش، مسارات العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2013 .
- 20- عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار - الوظائف- السياسات ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001.
- 21- عمار محمد سلو العبادي، تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2012 .
- 22- فالح حنظل، النفط والانتقال من حكومة القبيلة الى حكومة الدولة، مجلة اخبار النفط والصناعة .
- 23- فيراردو لادوست، صناعة النفط، بحث ضمن كتاب العراق اعادة الاعمار والدور المستقبلي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2005 .
- 24- الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة، 2000-2001.
- 25- المجلس الاعلى للبترول ، ابوظبي . <http://www.abudhabi.ae> ,
- 26- محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2002 .
- 27- محمد عبد الله المطوع، التطورات الاقليمية والعربية والدولية المؤدية لقيام الاتحاد، ط4، بحث مقدم لندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، الذي نظمها مركز دراسات الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- 28- محمود ابو العلا ، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي ، ط1 ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1988 .
- 29- ناهض هاتف محمد السعيد ، النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (1971-2007)، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2008 .
- 30- وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي ، الامارات العربية المتحدة ، 2011.
- 31- وزارة النفط العراقية ، شركة نفط الجنوب ، الدليل الصادر عن شركة نفط الجنوب ، البصرة ، 2007 .



- 32- يحيى حمود حسن البوعلي ، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ،
اطروحة دكتوراة ،جامعة البصرة ،2010 .
- 33- يوسف خليفة يوسف ،عجز الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجه
،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد(70).
- 34- يوسف خليفة يوسف،التطورات الاقتصادية في دولة الامارات 1975-1990،ورقة عمل.
- 35- الورقة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة،مؤتمر الطاقة العربي التاسع،قطر،للفترة من 9-12
مايو 2010 .

36- Mohamed shihab ,economic development in the uae ,journal of economic
perspectives, vol7 ,no 1, winter 1993.،

37-AUDI SARADAR GROUP ,UAE ECONOMIC REPORT ,LEBANON ,2013.